# الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية

م. وسام صالح عبد الحسين جاسم
جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع
wissamsaleh50@yahoo.com

**الخلاصة**

يعد الرأي العام اليوم احد أهم المداخل الرئيسة لفهم واقع المجتمعات في اغلب دول العالم، فهو يمثل وسيلة غير رسمية لصنع القرارات السياسية، وذلك بحكم ما يشكله من أداة ضاغطة على الحكومة لأجل تبني سياسات عامة تتفق مع توجهاته وطموحاته، ليكون الرأي العام بذلك فاعلا اجتماعيا يرتب أثرا بالغ الاهمية على قناعات القيميَن على شؤون الحكم في الدولة، بموجب ذلك اضحت دراسته ومعرفة اتجاهاته محل اهتمام الخبراء في علوم القانون والسياسة والاجتماع والنفس وغيرها، وهذا يرجع تحديدا الى ما يرتبه من أثر كبير في مواقف وسلوكيات غالبية الافراد في المجتمع، فاستجابته للوقائع الاجتماعية/ السياسية ينبئنا انه فعل ديناميكي ينتج مع تواتر الاستجابة للوقائع وعيا سياسيا يجعل من الفرد فاعلا في محيطه الاجتماعي والسياسي. بمعنى آخر ان فاعلية الرأي العام وكفاءته في ابراز أثره من خلال وسائل متعددة سواء كانت مظاهرات، ام اعتصامات، ام استفتاء ، ام انتخابات، .... الخ سيجعل من دوره يغطي عموم القاعدة الشعبية التي يمثلها، وسيكون خير وسيلة لجذب أكبر عدد من الافراد الى جانب الغاية التي يتحرك لأجلها، ومن ثم ستكون قيمته التأثيرية على التعبئة السياسية أكبر، وهنا بالتحديد ستتضح قيمته في بلورة وعي مجتمعي يختزل واقع للقاعدة الشعبية التي يمثلها وبما يؤدي الى وحدة الهدف الذي تمثله المصلحة العامة، ليندفع الى تحقيقها بشكل يعزز المشاركة السياسية لعموم فئات المجتمع.

الكلمات الدالة: الرأي، الرأي العام، الأثر، السياسة العامة، الدولة

Abstract.

Public opinion today is one of the most important approaches to understanding the reality of societies in most countries of the world, as it represents an informal means for making political decisions, by virtue of what it constitutes as a tool that pressures the government in order to adopt public policies that are consistent with its orientations and aspirations, so that public opinion is thus a social act that arranges A very important impact on the convictions of the curators on the affairs of government in the state, according to which his study and knowledge of its trends became of interest to experts in the sciences of law, politics, sociology, psychology and others, and this is precisely due to the significant impact it has had on the attitudes and behaviors of the majority of individuals in society, so its response to social facts Politics tells us that it is a dynamic act that results in the frequent response to facts a political awareness that makes the individual an actor in his social and political environment. In other words, the effectiveness and efficiency of public opinion in highlighting its impact through various means, whether it is demonstrations, sit-

ins, referendums, elections, … etc. will make its role cover the general popular base that it represents, and it will be the best way to attract the largest number of individuals. In addition to the goal for which it is moving, and then its influence on political mobilization will be greater, and here precisely its value will be evident in crystallizing a community awareness that reduces the reality to the popular base it represents and leads to the unity of the goal represented by the public interest, to push to achieve it in a way that enhances the political participation of all groups the society.

Keywords: opinion, public opinion, impact, politics, public policy, State.

المقدمة

يعد الرأي العام ظاهرة اجتماعية/سياسية ذات بعد تاريخي شهدت فاعليته وقوة تأثيره المجتمعات الإنسانية كافة منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر، وهذه الفاعلية انما نتجت عن طبيعة التأثر الذي تتعرض فيه المصلحة العامة للتهميش من قبل الحكام، ليندفع بطريقة تلقائية وعبر وسائل محددة وبالشكل الذي يثبت بها كفاءته كفاعل سياسي له قوة الدور في إثبات صفة الإرادة العامة ذات الطموح والغايات الكبرى التي تمثلها الجماعة الاجتماعية بأكملها، حتى بدا وأنه يمثل ضمير الجماعة وعقلها والضامن لحقها متى ما لحقت المصلحة العليا للشعب اي ضرر من جانب السلطة ورجالاتها.

بناءا على ذلك اصبح الرأي العام محل إهتمام الباحثين في علم السياسة، فهم يتعاملون معه كظاهرة اجتماعية ذات قوة سياسية مؤثرة على قناعات القادة في الدولة في تبنيهم قرارات سياسية تعبر في النهاية عن مصلحة المجتمع ككل، فمتى ما تعثر ذلك نجد الرأي يندفع بقوة نحو بلورة وعي سياسي يدفع بالجماهير الى الضغط على السلطة السياسية من اجل تبني سياسات عامة تتفق ومتطلباتهم وطموحاتهم، هذا يعني ان الرأي العام يدفع باتجاه تشكيل سلوك سياسي ضاغط يتمظهر بدلالة وسائل متعددة تدفع بالمجتمع الى المراهنة على مجاراة صلابة السلطة السياسية والدفع بها نحو تبني قرارات ايجابية. وهذا الحالة اصبحت أمثلتها واضحة في كثير من الدول العربية وغيرها، حتى بدا وإن الرأي العام اليوم يمثل ابرز مظاهر الحياة السياسية الحديثة في مختلف الدول الديمقراطية منها والديكتاتورية، ومن ثم ولابد من مقاربته كوسيلة نعرف بها طبيعة صناعة وتنفيذ قرارات السياسة العامة في دولة ما، ليشير كل ذلك الى أن الرأي العام هو الضامن للمصالح الجوهرية للشعب، وهو في سبيل ذلك يعمل دوما على تعريف الناس بها عبر استدامة وجهات نظر محددة بصيغ المصلحة العامة، وهنا تتحقق قوة ارتباط الرأي العام بالسياسة العامة. فهذه الأخيرة يسعى الرأي العام دوما لها عبر حكم عقلي تصدره الجماهير حول موضوع او قضية اتفق ارادة الجميع على التعامل معها بما يحقق المصلحة العامة وهذا بدوره يشكل قوة ضاغطة على النخب الحاكمة نحو صنع قرارات سياسية تترجم واقع المصلحة الى سياسة شاملة لمختلف ميادين الحياة الاجتماعية.

**أهمية البحث.**

تكمن أهمية الرأي العام من انه يحظى على الدوام باهتمام السياسيين وصناع القرار والمفكرين والإعلاميين والمختصين في كافة مجتمعات الدول، وذلك يرجع الى تأثيره الملحوظ على مسار النشاط السياسي للنخب الحاكمة في كل بلد، فالمتتبع يلحظ اي ان للرأي العام ثمة تأثير كبير على مختلف مجالات حياة الافراد وبالشكل الذي يجعله محفزا ومبلورا لوعيهم السياسي بالقدر الذي يجعلهم فاعلين مع كل الظروف المحيطة ببيئتهم الاجتماعية. لذا اصبحت قضية الرأي العام محورية

في هذا المجال لارتباطه بذات الشعب الذي يمثل مصدر السلطات وصانعها من خلال وسائل الضغط التي يملكها وبما ينسجم والهدف الذي يبغيه من وراء اندفاعه تجاه القضايا التي تحظى باهتمامه.

**مشكلة البحث.**

يتسم موضوع الرأي العام بالعمومية من حيث قيمته ونطاقه وسعة تأثيراته على كافة مجالات الحياة الاجتماعية التي ينشط فيها على وفق منظومة قيمية تنتج وعيا مجتمعيا/ سياسيا يدفع بأفراد المجتمع نحو المشاركة في عملية صنع السياسات المتعلقة بالمسائل العامة التي تهمهم. بكلمة اخرى نقول ان الرأي العام معني دوما بتوظيف قضايا الشأن العام نحو تعزيز صيغ تأثيره على مدركات صانع القرار السياسي بدلالة الوسائل المشروعة التي يسعى من ورائها دوما الى اثبات أحقية دوره وأنه يمثل مصدر السياسة العامة، التي تختصر دلالاتها بصيغ قانونية كاشفة عن حاجاته الاساسية والتي يطمح الى ضمانها والمحافظة عليها. وبمقتضى ذلك لذلك لم تكن عملية تأثير الرأي العام على منظومة الحكم في الدولة عفوية، بل وعلى العكس مثلت مسارات عمله بشأن قضايا الصالح العام ذات طابع ديناميكي لنجده وقضايا السياسة المختلفة في حركة عملية متواصلة، وهنا تتأكد لنا قيمة ارتباطه بكل ما يتعلق بالسياسة العامة التي تمثل بالنسبة له ميدانا رحبا يمارس فيه دوره عبر وسائل متعددة. في ضوء ذلك جاءت دراستنا لتؤكد الإجابة تساؤلات (ما علاقة الرأي العام بالسياسة العامة في الدولة؟ وكيف يؤثر فيها؟ وماهي اهم المعوقات تحد من تأثيره في ممارسة دوره بالشكل المطلوب؟)

**فرضية البحث**

تؤكد الدراسة على ان الرأي العام يمارس دورا كبير في عملية صنع السياسة العامة في الدولة، وخاصة الديمقراطية منها، فهو يبرز أثره من خلال عدة وسائل تحدد مشروعية مسارات عمله في الضغط على النخب الحاكمة نحو تحقيق كل ما يتعلق بالمصلحة العامة لمجتمع الدولة ككل، ثم انه الرأي العام قادر في الوقت عينه على بلورة وعي سياسي شامل يدفع بأفراد المجتمع على تبني سلوك عقلاني يتفق مع ضمان متطلبات الحياة الاجتماعية، لذلك حظي الرأي العام باهتمام كافة الحكومات والتنظيمات السياسية بمختلف أشكالها، حتى بدا وانه الحقيقة التي يجب مقاربتها قبل وبعد اتخاذ مختلف القرارات ذات العلاقة بالشأن العام والخاص على حد سواء.

**أهداف البحث.**

لكل دراسة او بحث علمي جملة أهداف يسعي الوصول إليها وتتمثل أهداف بحثنا بالاتي :

١- محاولة التعرف مفهومي الرأي العام، والسياسة العامة، مع بيان العلاقة بينهما.

٢- تبيان اثر الرأي العام في صنع السياسة العامة وبما يتفق ورغبات عموم افراد المجتمع.

٣- معرفة اهم المعوقات التي تقف حائلا دون تحقق فاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة

**منهجية البحث.**

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، يأتي في مقدمتها منهج التحليل النظمي السستماتي بقصد التعرف على دور الرأي العام في رسم ملامح السياسة العامة في الدولة. كما وتمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لأجل تحليل طبيعة الاثر الذي ينتج عن ضغوط الرأي العام على النخب الحاكمة لأجل تحقيق مطالبهم على وفق صياغة سياسات عامة تتفق وحجم الطموحات الشعبية وفي كافة المجالات.

**هيكلية البحث.**

الى جانب المقدمة توزع البحث على ثلاث مباحث ، فالمبحث الأول تناول في دراسته الاطار المفاهيمي، حيث تناولنا فيه تعريف كل من الرأي العامة والسياسة العامة، أما المبحث الثاني فقد تركزت دراسته أثر الرأي العام في صنع قرارات

السياسة العامة، اما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دراسة المعوقات المحددة لتأثير وفاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة. وفي الأخير جاءت الخاتمة لتلخص الفكرة الأساسية لمضمون الدراسة.

**المبحث الاول: مدخل مفاهيمي**

**اولا: ماهية الرأي العام**

الرأي لغة: رأيت الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد بمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين : يقال واتى زيدا ورأى رأيا ورؤية وراءه مثل ويقال الرؤية: النظر بالعين والقلب[١] إما مفهوم الرأي اصطلاحا: هو فكرة او عقيدة او مذهب لم يبرهن صحته في الوقت الحاضر او لم يثبت فرضياته وحجمه لذا فهو يحتاج إلى براهين وأدلة وتجارب تؤيد صحته وتفرز مبادئه وتثبت فرضياته لكي يتحول إلى حقيقة قائمة بحد ذاتها، ولا تتأثر بالقيم الذاتية والنزوات النفسية التي تطغى على عقول الأفراد ومداركهم فتجعلهم يتسمون بخصائص التحيز والتعصب واللاموضوعية[٢]. ويعرف الرأي كذلك على انه نتاج من نتاجات العقل البشري يتم التعبير عنه بشكل معلن وصريح او بشكل مستتر كامل كما ويتم التعبير عنه بشكل طرق وأساليب وأدوات متعددة سواء بكلمة او صورة او حركة او نظرة او سكوت[٣]. وعرفه البعض على انه حكم قابل يكشف عن موقف معين، بمعنى انه استعداد شخصي وعقلي و جسماني في وقت واحد يتصرف طبقا لنموذج معين من السلوك[٤].

اما العام في اللغة : من(عم) وهي خلاف الخاص، والرأي العام، ما يعتقده الجمهور و(العامة) من(عم) : هي مؤنث العام . عامة الناس وهي خلاف خاصتهم او يقال جاء القوم كافة ، أي جمعا[٥] اما العام اصطلاحا : تعني الأشياء والأحداث التي لا تتعلق بفرد واحد او جماعة واحده بل تتعلق بأفراد كثيرين وجماعات مختلفة وجماهير متعددة ومجتمعات محلية متباينة بصفاتها الموضوعية والذاتية[٦] كما أن العام يعرف على انه : يشير إلى المسائل والمصالح المشتركة والشؤون التي يشترك بها كل او اغلب الأعضاء البالغين في جماعة واحدة[٧] وعرفه البعض بأنه : جماعة من الأفراد تشترك في ذلك الرأي ، وهذه الجماعة تتألف من أفراد يتباينون في الثقافة والمعتقدات والآراء ، فالجماعات تنتقل من حاله إلى أخرى وليس لها صفه الثبوت فهي تتغير بتأثير الأفراد او الزعماء او قاده يقودونها إلى الخير او الشر[٨].

**اما الرأي العام فيعرف بأنه:** هو تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس لموافقة التأييد او لمعارضة مسألة من المسائل ، او حالة معينة ، او شخص معين ، او اقتراح محدد له أهمية واسعة للانتشار ، سواء من ناحية العدد او القوة او الدوام معا . ويترتب عليه احتمال القيام بعمل مباشر او غير مباشر يتعلق بالموضوع الذي يدور حوله بما يحقق الهدف[٩]. وعرفه البعض على انه: الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فتره معينة بالنسبة لقضية او أكثر يستخدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية او قيمها الإنسانية مساسا مباشرا[١٠]. أما احمد بدر فقد عرف الرأي العام على انه : تعبير عن آراء الناخبين او من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلفة عليها على أن تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافة للتأثير في السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام ،بحيث يكون هذا التعبير ممثلا لرأي الأغلبية ولرضا الأقلية[١١]. فيما عرفه جمال سلامة بأنه: تعبير عن آراء جماعة من الاشخاص ازاء قضايا ، مسائل، او مقترحات معينة تهمهم سواء كانوا مؤيدين او معارضين لها بحيث يؤدي موقفهم بالضرورة الى التأثير الايجابي او السلبي بالأحداث بطريقة مباشرة او غير مباشرة في لحظة تأريخية معينة [١٢].

التعريف الإجرائي للرأي العام: هو تعبير الجماعة او المجتمع او الجمهور العام عن رأيه ومشاعره وأفكاره ومعتقداته واتجاهاته في وقت معين بالنسبة لمسائل تخصه او قضية تهمه او مشكلة ، فهو القوة الحقيقية في المجتمع والحكم الذي تصدره الجماهير على عمل او حادثة في المجال الداخلي او الخارجي ذات علاقة بمصالحها وأهدافها الحيوية.

جدير بالذكر أن الرأي العام هو رأي جماعي، لا يشترط به إن يكون رأيا إجماعياً، فالأخير يقوم على الإجماع التام بين إفراد الجمهور والذي يكون في اغلب الأحيان مبينا على العرف والعادات والتقاليد، وهذا لا يُشْتَرَطُ بالرأي العام الذي يستلزم الرأي الجماعي كمحصله تفاعل أراء الجماعة من مؤيدين ومعارضين على السواء، فأساس الرأي العام هو الحوار والنقاش والاحتكاك بين الأفكار وتفاعل الآراء، فهو بذلك يمثل رأيا موحدا للجماعة ازاء قضايا تعكس واقع المصلحة العامة لعموم الشعب [١٣]

**ثانيا: ماهية السياسة العامة**

تعرف السياسة العامة على انها: برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي او جماعي للتصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع محدد[١٤]. وعرفت كذلك على انها: مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام[١٥]. وبنفس الفكرة عرفها البعض على انها: قرار دائم يتميز بثبات السلوك الذي يترتب عليه كما يمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلزمون به[١٦] فيما يرى د. حسين الدوري على أنها: مجموعة أنشطة تهدف إلى إشباع حاجات الجمهور العامة عن طريق أنتاج سلع وخدمات عامة بكميات ونوعيات معينة وتوزيعها لهذا الغرض بموجب معايير معينة ضمن إطار فلسفة الدولة والعوامل الظرفية للدولة"[١٧].

وهنا لابد من القول أن السياسة العامة تعدّ استجابة أو محاولة حكومية لعلاج مشكلة عامة يواجهها المجتمع لتوفير حاجة يتطلبها المجتمع ، أو لتحقيق هدف ينشده المجتمع ، فالحكومة تلجا لرسم سياسة عامة لأسباب كثيرة منها العمل على علاج علل اجتماعية كالفقر أو الجهل أو المرض، أو لمحاولة تحقيق أهداف ايجابية هامة للمجتمع مثل عدالة توزيع الثروة أو تكوين الوظائف العامة، أو لحماية النظام السياسي وامن المجتمع مثل العلاقات الخارجية والتسليح وتنظيم استيراد العمالة الأجنبية والرقابة عليها ، أي إنَّ السياسة العامة تنشأ لوجود مشكلة عامة تتطلب تدخلا حكوميا، وهذا المشكلة العامة هي أعلى المستويات إذ أنها تؤثر في كل أو غالبية أفراد المجتمع تأثير مباشر أو غير مباشر، ويتطلب علاجها موارد تزيد عن طاقة الأفراد أو الجماعات المتفاعلة في المشكلة كما يستلزم علاجها تدخلا من الحكومة لاتخاذ قرار بالحل الأنسب وفرضه بحكم القانون ، وتُعد السياسة العامة بحكم تأكيدها على المصلحة العامة هي محاولة حكومية لحل المشاكل العامة، وليس المشاكل شخصية التي تتعلق بفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ولا تثير اهتمام أو انتباه الرأي العام ويتطلب علاجها جهد وموارد خاصة. وكذا الحال مع المشاكل الاجتماعية **والتي تكون في** آثارها أقل اتساعا من المشكلات العامة التي تعتبر مشاكل رأي عام تتطلب لحلها تدخلا حكوميا واعتمادا على موارد الدولة[١٨].

**المبحث الثاني: أثر الرأي العام في صنع قرارات السياسة العامة.**

يمثل الرأي العام تياراً ديناميكيا ذو توجه يساري، يسري بين الجماهير،ويعكس آفاق تطورها ورضاها أو سخطها، إذ يظهر بصورة مجموعة من الضغوط والأحكام التي تصدرها هذه الجماهير تجاه قضية من القضايا أو حادثة من الأحداث ينبهون بها النخب الحاكمة انها موضع اهتمام بالنسبة لهم سواء بالقبول او الرفض[١٩]. بموجب ذلك أصبح الرأي العام يلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة توجهات النظام السياسي، وفي تشكيل أفكاره واستراتيجياته، وهو ما ادى به ليكون عاملا فعّالا في اتخاذ القرارات السياسية بما يتفق وتعدد المجالات التي يتحرك أزاءها وعلى وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، لذا ليس غريبا ان يكون دوره مفروضاً على قناعات القيميين على شؤون النظم السياسية المعاصرة سواء علي

المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي[٢٠]. بكلمة اخرى نقول ان الحكومات على تباين أنظمتها السياسية، واتجاهاتها الفكرية، ادركت أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها في ما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات. وحتى يتحقق ذلك، فقد سعت جاهدةً إلى حل مشاكلهم، والاستجابة لمطالبهم المتنوعة، من خلال مجموعة من الخطط والبرامج يطلق عليها اسم(السياسات العامة) والتي تهدف من ورائها الى تحقيق جملة من المنافع، وتخفيف المعاناة عن غالبيتهم[٢١].وهنا تتضح قيمة الشعور الدائم بالجدلية الحاصلة بين الرأي العام والسياسة العامة عن طريق الفعل والاستجابة والدينامية. فالفلسفة المؤطرة لأدوار الرأي العام وتحركاته حتمت عليه معرفة علاقته القوية بالسياسة العامة بالقدر الذي يؤدي من خلالها– أي السياسة العامة– الى تقليص من تسلط ونفوذ الحاكمين، هذا الامر تعزز اكثر بعد التطور في وسائل الإعلام والاتصال التي ساهمت في اهتمام الرأي العام بكل ما يتعلق بالسياسة العامة، ليكون الاثنان بشكل علاقة دائرية يشكلان بهما دورة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بما يتفق والصالح العام[٢٢] وهنا نقول ان اهمية السياسة العامة للرأي العام يتم التعرف عليه من خلال أهمية الدور الذي تلعبه السياسة العامة كعامل مؤثر في العديد من المجالات داخل وخارج اطار الدولة، فالسياسة العامة وفق هذا المنظور تؤثر على القطاعات المختلفة مثل: التعليم، الصحة، البيئة، التنمية والفقر والعلاقات الخارجية، وهذا يؤكد أن محور تركيز السياسة العامة ينصب الى جميع القطاعات التي هي محل اهتمام الرأي العام[٢٣].

وهنا تتضح عمق العلاقة مابين عمل النظم السياسية في تبني سياسات عامة تلبي بها غايات جماهيرها، ومابين حجم الضغوطات الناتجة عن تحركات تلك الجماهير في تبني قرارات تتفق وغاياته، وعلى وفق ذلك يرى الباحثون في علوم السياسة والاجتماع وعلم النفس وغيرها أن للرأي العام أهمية كبيرة في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة. فهو يلعب دوراً مهماً في بناء مدخلاتها التي تشكل أولوية في إهتمامات صانعي القرار، ولهذا السبب نجد الحكومات معنية دوما بتهيئة الرأي العام لقبول القرارات التي تنوي اتخاذها بشأن السياسة العامة، لأنها تدرك إمكانية الرأي العام على إضعاف شرعية بعض القرارات، وما كان للرأي العام أن يلعب هذا الدور المهم والقوي في صنع القرارات لولا إرتباطه بفكرة أنه مصدر السلطات التي منحته ان يمارس دوره بذلك القدر من القوة[٢٤].

على وفق ماتقدم نقول ان الأنظمة السياسية لايمكنها أن تتجاهل اراء أفرادها، طالما أنها تستمد شرعيتها من الشعب التي يعتبر صاحب السلطة[٢٥] وهذه الأخيرة خولته في أن يكون ذو تأثير كبير على صياغة القرار السياسي، فكونه أعلى السلطات فإن ذلك سيجعل من القرارات الهامة في الدولة تبنى على أساس توجهاته، بمعنى اخر ان على الحكومة ان تعكس في نشاطها وسلوكها اليومي توجهات الرأي العام بطريقة او بأخرى[٢٦] لذلك نجد أن الحكومات تسعى دوما الى تعبئة اكبر قطاع ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة معينة وبرنامج معين، وتنشد قاسماً مشتركاً اعظم يعبر عنه بمبادئ وافكار عامة اكثر، وهنا تكون فاعلية الرأي العام قوية بشكل كبير، حتى بدت قيمته بالتأثير مقاربة لأدوار المؤسسات السياسية الرسمية التي لها تأثير فعال على صنع القرارات في السياستين الداخلية والخارجية، فتوجهاته تبقى محل اهتمام قادة الدولة الذي يلمحون دوما الى تأثيرها الكبير على مسار الاحداث وخاصة في فترة الانتخابات، والتي تدفع بصانعي القرار الى أن يأخذوا في إعتبارهم الرأي العام، ولاسيما في القضايا الملحة التي تتطلب أن يتخذ بشأنها قرارات مع قرب الحملات الانتخابية، وهذا بحد ذاته يبرز مدى تأثير اتجاهات الرأي العام على مسار عملية صنع قرار السياسة العامة، التي قد يؤيدها او يتعارض معها، لتمثل اتجاهاته في النهاية إطاراً عاماً للحركة السياسية الناظمة لطبيعة قرارات السياسة الداخلية الخارجية معا[٢٧].

من جانب آخر يؤثر الرأي العام في نمذجة السياسة العامة وتأطيرها لصالحه من خلال بلورته لوعي سياسي عام، يُذْكِي به الروح المعنوية لعموم الشعب نحو القضايا الهامة عبر تنشيطه للإهتمام بها وتأكيده على أنها تمثل هدفا عاما وبالقدر الذي يجعل أفراد المجتمع قوة مجتمعة ضاغطة وراء القضايا التي تهم المصلحة العامة، أي بمعنى أن الرأي العام يضغط بإتجاه خلق وعي سياسي بدلالة التعبئة الاجتماعية الجماهيرية، التي تمضي لإثارة الرأي وتهيئته لتقبل تغيير ما، أو لإصدار قانون أو تعديل ما، وهذه التعبئة ضرورية لإنجاح عملية تقبل التغيير لصالح الشعب ككل، فقد تكون التعبئة عن طريق البرامج الحوارية الإذاعية أو التلفزيونية المباشرة أو المقالات أو استطلاعات الإنترنت أو الندوات والمحاضرات وملتقيات الفكر وغيرها، وهنا يكون الرأي العام قد مارس وظيفته السياسية بالقدر الذي جعله طرفا مؤثرا باتخاذ القرارات السياسية سواء لجهة قبولها والموافقة أو رفضها، ليكون الوعي السياسي الذي بلوره الرأي العام كموجه لحركة النظام السياسي، فهو يقدم الدعم والتأييد حين تكون تلك الحركة متسمة بالمشروعية، كما يمكن أن يكون دوره بمثابة المعدل والمغير حينما تكون الحركة غير منسجمة مع المصالح العامة [٢٨]. وهنا تتجلى أهمية الرأي العام في الشأن السياسي وانه يمثل تعبير عن موقف جماعي لعموم الشعب مجسداً أثره عبر نافذة أنه مظهر من مظاهر الديمقراطية وسيادة الشعوب، ومن ثم ولابد من مقاربة أهميته وفاعليته في عمليات التغيير السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فلا يحق لدولة ان تضع خططها التنموية في كافة بعيدا عن نظارة الرأي العام او بمعزل عنه[٢٩].

وهذا يدلل على قوة الرأي العام في التأثير على سياسة الدولة وتوجهاتها الداخلية او الخارجية على حد سواء، وهو يقوم بدوره حينما يُظْهِر اتجاهاته وتطلعاته بشأنها، وكذلك يبدي رأيه في نظام الحكم القائم وفي الجهة السياسية الحاكمة، من خلال مجموعة من الطرائق والأساليب، على رأسها الانتخابات بكافة أشكالها ومستوياتها، وكذلك من خلال التظاهرات السلمية والتجمعات الشعبية والحزبية، كما يقوم بهذا الدور من خلال ضغطه وتأثيره على ممثلي الشعب في السلطة التشريعية، وكذلك من خلال اتصاله وترابطه مع العديد من المؤسسات المدنية التي تأخذ على عاتقها تنظيم الرأي العام وتوعيته والرقي به، وإيصال توجهاته وتطلعاته إلى صناع القرار[٣٠] وهذه بمجملها تمثل وسائل هامة للرأي العام يعبر بها عن طبيعة وظيفته السياسية، والتي تمنحه القوة في الضغط على القادة لأجل مقاربة اتجاهات الشعب في مختلف قرارات السياسة العامة، فالانتخابات مثلا تشكل أكثر الوسائل قوة في اختيار صانعي ومنفذي السياسة العامة، وكذا الحال مع إصدار القوانين التي يجب ان تحرص على مراعاتها لمصالح المجتمع، بالإضافة الى توجيه السياسة الخارجية بما يتفق واراء الرأي العام الذي له قوة فرض الضغوط على الحكومة في هذا الاتجاه أو ذاك)[٣١].

وهذا الحال ينطبق على الدول الديمقراطية وكذا مع الكثير من الدول الديكتاتورية التي ترى هي الاخرى إن لمطالب ورغبات مواطنينها مكانةً وموقفاً مؤثراً في رسم السياسات العامة، فهذه الدول تعترف بضرورة الحرص على سماع اصوات المواطنين وتلبية بعض مطالبهم لتقليل النقمة بين صفوفهم، والتخفيف من عدم الارتياح عندهم، والدليل في ذلك هو الاتحاد السوفيتي (السابق) الذي لم يهمل جميع المطالب الفردية للمواطنين، بل كان يحرص على الاستجابة لبعض القضايا والمطالب لهذه المجموعة من المواطنين او تلك، فحرصه على الاستجابة لمطالب المستهلكين وترجمتها في سياسات الانتاج في السنوات الاخيرة التي سبقت انهياره، ما هو الا دليل على استجابة الانظمة مهما كان شكلها للرأي العام ولو بدرجات وكيفيات متفاوتة. من كل تقدم ثبت لدينا أن الراي العام يمكن ان يؤثر في رسم السياسات العامة بطريقتين هما:

الاولى: ما يفرضه الرأي العام على النشاطات والتصرفات الحكومية من قيود او حدود في رسم وتنفيذ السياسات العامة. إما الثانية: فهي الخوف الذي يسيطر على بعض راسمي السياسات العامة ومنفذيها من اتخاذ قرارات او مواقف يتوقع ان لا تحضي بتأييد او مساندة الرأي العام(٣٢)

وهذا يشير الى أن الاخير له قوة تأثير في فرض ارادته تجاه القضايا التي تمس مصالحه عبر مسارين متوازيين احدهما ايجابي ويتمثل في :الثورات، وهي أسلوب مشروع، والندوات والاجتماعات واللقاءات العامة، والمظاهرات العامة: كطريقة لإشعار الحكومة بالتقصير او اعتراض علي شيء ما، وقد يكون عن طريق برقيات ورسائل التأييد او المعارضة، او من خلال الشائعات كطريقة لإزعاج الحكومة ولفت انتباهها الى قضية هي محل اهتمام الرأي العام . او الانتخابات كسبيل أمثل لاختيار وتغيير الحكام والقيادات السياسية للدولة، وثانيهما سلبي ويتمثل في حالة تعكس عدم الرضاء وتعني عدم اتصال الشعب بالقيادة وعدم مشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات: كأسلوب المقاطعة، تفشي ظاهرة السلبية في ممارسة الوظائف بين صفوف الشعب، التوقف عن العمل الاضطرابات وتعطيل الإنتاج والاعتصام(٣٣).

من كل ما تقدم نقول أن للرأي العام تأثير كبير في السياسة العامة. وهو يمثل بذلك أحد أهم القوى السياسية الفعالة الذي يحدد بطبيعة الممارسات السياسية التي يقوم بها جملة الضغوط التي يؤثر بها في رسم ملامح السياسية العامة، وهو ما يتضح بالآتي:

أ- التأثير على القرار السياسي :من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب والتي تجعل من القرارات السياسية الهامة في الدولة تتبنى على أساس اتجاهات الرأي العام.

ب- التأثير على الانتخابات: تسمح عمليات الانتخابات باختيار القيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام ويمارسون السلطة في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.

ت- التأثير على الحكم: من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية التي تقدمها نخب وقيادات الرأي العام للقادة السياسيين

ث- إنجاح خطط الدولة: حيث يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية الشاملة كما يقوم بدور في احباطها اذا لم تتمكن من اقناعه بتوجهاتها لذا تسعى الدولة الى دعوة للناس للمشاركة في الوضع هذه الخطط وتنفيذها إذ أن نجاحها يعتمد وبشكل كبير في خلق رأي عام مساهم ومتفاهم ومشارك معها.

ج- تحديد ملامح السياسة الخارجية: حيث أن له دور هام في هذا المجال ،من خلال الضغوط التي يمارسها على الحكومة، وهو ما يدفع الجهة التي تضع السياسة الخارجية لابد -والى حدود معينة- أن تأخذ في اعتبارها رغبة الشعب أو على الأقل تقدير ما يمكن تقبله.

ح- التحديث السياسي:أي التنمية السياسية من خلال تطوير الهيكل المؤسسي والآلية اللازمة والقادرة على استيعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغير الاجتماعي حيث يساهم الرأي العام في التعجيل بهذه المهمة(٣٤).

ما تقدم يشير الى أن تأثير العام على السياسة العامة يظهر بما يمكن أن يضعه من حدود على القرارات الحكومية وعلى صناع السياسة العامة لقناعتهم بما يمكن أن يتقبله الجمهور ودرجة استجابته وهنا تكون دلالة الأثر في علاقة دائرية ديناميكية بين المتغيرين، فالرأي العام يؤثر في السياسات العامة ويتأثر بها على اعتبار ان تنفيذها يرتب على الافراد جملة من المسؤوليات، ولكن هذه العلاقة تختلف في درجتها وفقاً لمجموعة من المتغيرات منها: طبيعة النظام السياسي ، ودرجة تماسك مواقف وآراء الجماهير ، ووجود مؤسسات دستورية تتيح تدفق الرأي العام وتأثيره في السياسات العامة(٣٥).

**المبحث الثالث: المعوقات المحددة لتأثير وفاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة.**

المعوقات لغة: هي من الفعل "عَاقَ، يُعَوِقُ، عَوَقَاً، أي صَرَفَهُ وثبطه وأَخَرَهُ عَنْهُ"[٣٦] اما في الإصطلاح، فتعرف المعوقات بدلالة: "العثرات التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود"[٣٧]. وعرفت كذلك بانها:" وضع صعب يكتنف شيء من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويمكن النظر إليه على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي أو على أنها الانحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقاً"[٣٨].

ازاء ما تقدم، نقول أنه وبالرغم ما للرأي العام من تأثير كبير على حياة الشعوب بدلالة تحقيقه لمكاسب جمة لازالت مجتمعات الكثير من الدول وخاصة الديمقراطية منها تنعم بها، الا اننا نجد في الوقت نفسه أن الكثير من الدول لاتزال فاعلية الرأي العام فيها من حيث التأثير دون مستوى الطموح، وهذا يرجع بطبيعة الحال ثبات واقعية من جملة من المشاكل التي تمثل بمجملها معوقات لازالت تشكل قيدا على حركيته بما يخدم المصلحة العامة، ومن ثم فهذه المشاكل تقف حائلا دون تأدية دوره بالشكل المطلوب، ومن جملتها ما ياتي:

١. ثبات الطبيعة السلبية للنظم السياسية بشأن توجهات الرأي العام.

لايزال الرأي العام في الدول النامية يتسم بالسطحية وعدم العمق نتيجة الجهل او انعدام الثقافة الى جانب الخوف، فالمواطن في هذه البلدان وخاصة الديكتاتورية وعلى الأخص العربية منها يقع تحت الهيمنة الكاملة للتوجهات السائدة في النظام السياسي بما يتفق وآيديولوجيته السياسية، فقادة هذه البلدان لازالوا يعملون بجهد كبير من خلال الوسائل التي يتحكمون فيها و خاصة الإعلام و الدعاية على تغيير مواقف المواطنين و آرائهم على النحو الذي يخدم الخط السياسي الذي ينتهجه هؤلاء القادة[٣٩]. لذلك لازالت هذه النظم تعي خطورة الرأي العام وأهميته في تحريك وتأطير الفكر السياسي الجمعي لمختلف أفراد المجتمع في اتجاه دعم القضايا التي تدعم المصلحة العامة، ولأجل تقييد ذلك قامت العديد من الأنظمة الديكتاتورية بالتحكم في منابع ومصادر تشكيل الرأي العام كالإعلام، والصحافة، والمؤسسات الثقافية والجامعية. كما عملت على قمع وملاحقة المنتجين الأساسيين لهذا الرأي من كتاب وصحفيين وسياسيين،... والخ، ومنعهم من الإفصاح والدفاع عن مطالب مختلف الفئات الاجتماعية[٤٠]. وهنا نقول أذا كان النظام السائد استبداديًا او دكتاتوريًا فإنه من الصعب ان نتبين اتجاهات الرأي العام بصورة واضحة او علني ،ويكون الرأي العام منكفئًا، مكبوتًا ومحبطًا وهو ما سيثر سلبا على دوره وتأثيره في السياسة العامة للدولة[٤١].

٢. ضعف قدرة الشعب على تكوين راي عام وطني جامع.

فلازالت العديد من الدول ذات الانظمة السياسية التقليدية والركيكة بديمقراطيتها وخاصة العربية منها معرضة الى هزات كبيرة نتيجة تصدع البنية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، فحالة استدامة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات البينية سواء على مستوى المحكومين ام الحاكمين ام بينهما ادى الى تعثر او شبه انعدام في امكانية تكوين رأي عام وطني شامل حول القضايا المطروحة والمهمة بالنسبة للمواطن، وهذا يرجع الى الثقافة السياسية الموروثة في المجتمع التي تركن الى الخضوع نتيجة سياسات الانظمة السابقة والحالية، فضلا عن البنى التقليدية كالقبيلة والعشيرة وما تفرضه من قيم الولاء والطاعة، فمثلا تدلنا طبيعة المجتمع العراقي على الانتماءات الضيقة فيه بمعنى ان المرجعيات الاجتماعية كالقبلية والمذهبية– الطائفية و الاثنية والعرقية) تفعل فعلها المؤثر، اذ تؤدي –كما يرى الدكتور صادق الاسود في كتابه الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية– ، وظائف سياسية واقتصادية وثقافية... الخ، من جهة علاقة الفرد بالدولة والدولة بالفرد، وان ذلك يجعل تلك التشكيلات ذات تأثير مباشر على اتجاه الفرد ورايه. اضف الى ذلك فهناك ازمة النخب مما يجعل من الصعوبة بمكان عملية تكوين رأي عام موحد .وبالمجمل ولد هذا النوع من الثقافة تراكمات سلبية أثرت سلبا على

المواطن ودفعته باتجاه عدم الاهتمام بما يجري او سيجري، وهو مايعني في النهاية ان لا دور له في صنع السياسة العامة[٤٢].

٣. غياب او ضعف النخب السياسة القائدة للرأي العام:

لازالت دول العالم الثالث تسلم بفكرة دور الزعيم والقائد في حياة الناس وآرائهم، فهو من يجسد الملامح الأساسية للمواطنين بحيث يتعرف هؤلاء على أنفسهم في الحياة السياسية بدلالة شخصيته، وهو ما يعني أن الزعيم ما يزال يشكل عاملا رئيسا في تكوين الرأي العام[٤٣] ، الا ان ما يؤخذ على هذه المجتمعات في الوقت الحاضر أنها تعاني من عدم وجود نخب قائدة، وان وجدت مثل تلك النخب فإنها تبلور أفكارها عبر تأثرها بالنماذج الخارجية، كحالة العراق اليوم فلازالت اغلبية النخب القائدة للرأي العام مستهلكة للأفكار المستوردة والتي اسهمت الى حد ما في هشاشة تطبيق تلك النماذج من دون مراعاة البيئة الداخلية للمجتمع العراقي، وذلك كله يعرقل بناء مشروع وطني حقيقي نابع من مواجهة التحديات التي تواجه العراق، عدم امكانية بلورة راي عام موحد نتيجة للتصدعات الداخلية، وان اي شعور بالخطر يؤدي بالنخب الى الركون الى الانتماءات الفرعية في مواجهة التحديات على المستوى الوطني[٤٤].

٤. عدم الجدية في تطبيق النهج الديمقراطي بما يتفق وتوجهات الرأي العام.

وهذه تعد أحد اهم الاشكاليات التي تعوق فاعلية الرأي العام في مجتمع الدول النامية الديمقراطية، حيث نجد ان العلاقة بين الديمقراطية واتجاهات الرأي العام لاتتفق وأحقية دور الشعب كمصدر للسلطات، ففي الوطن العربي مثلا نجد ضعف الديمقراطية وغيابها يؤدي في كثير من الأحيان إلى تسييس الرأي العام بعيدا عن دوره في صنع السياسة العامة، إذ يعمل قادة تلك الدول تحجيم عملية تعبير المواطنين عن آرائهم بحرية تامة ، وهنا تعمد الحكومات الى إبراز سطوتها وبالوسائل المادية الخشنة لأجل توجيه الرأي العام بالقوة، وهو ما يؤدي إلى خوف الأفراد من التعبير الحر عن آرائهم أو انعدام ثقتهم بالحكومة، لابل انهم لا يثقون حتى بالجهات القائمة على عمليات استطلاع الرأي داخل حدود وطنهم حول القضايا التي تمس المصلحة العامة، مما يدفعهم أحياناً إلى الإجابة بغير توجههم أو رفض الإجابة اصلا على كل أو بعض أسئلة الاستطلاع المعدة من قبل الجهات الحكومية[٤٥] أزاء ذلك نقول ان الدول النامية تشهد توتر في العلاقة بين نظم الحكم والرأي العام، فطالما أن هناك تغيب معتمد الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومنها حقه في التعبير، فلا رأي عام هناك[٤٦].

٥. تفشي حالات السلبية واللامبالاة بين إفراد المجتمع.

تسود المجتمعات التي تحكمها نظم غير ديمقراطية ودكتاتورية بتقييد الحريات وكبتها وبالطريقة التي تعمل على تفشي السلبية واللامبالاة بين إفراد المجتمع ، حيث تسود مختلف نواحي الحياة الاجتماعية يعجز الشعب عن التعبير عن آرائه بحرية، ويصل إلى قناعة بأن تلك النظم لا تعبر عن أهمية الرأي العام في انتخاب السياسات العامة بما يتفق وغاياته الاساسية، وتتمثل اللامبالاة في عدم إهتمام الإفراد بالمواقف والإحداث بصفة عامة او عدم الاهتمام بكل ما يحدث في المجتمع عموما او بعض قطاعاته فتصرف غالبية الناس عن المشاركة في الانتخابات او الاستجابة لنداء وبرامج وخطط السلطة إيمانا فيها بأن دورها أصبح هامشيا ولا تقيم له السلطة وزنا فتسود على أثر ذلك التصرفات السلبية ويصبح الاستهزاء مظهر من مظاهر حياة الناس في التعبير عن حالة المعارضة او الرفض للأنظمة الاستبدادية او الدكتاتورية[٤٧]. وهذا بحد ذاته يدفع المجتمع الى أن يفرض على نفسه قيود في ممارسة حقوقه و حرياته، ويتخذ الرأي العام مظهر الكامن وعدم الظهور فتنعدم قنوات الاتصال بين الشعب وقادته وهو ما يؤثر سلبا على واقع فاعلية الرأي العام على

السياسة العامة[٤٨]. وهذا الحال ينسحب على الدول التي تأخذ بالديمقراطية الشكلية، التي تشهد في الغالب حالة لامبالاة واضحة من قبل الشعب بالشأن السياسي، وهو ما ادى في النهاية الى غياب التعددية السياسة التي تعتبر احد اهم الوسائل التي يؤثر بها الرأي العام على الحكام، وبما يسهم بضعف الديمقراطية واستبدالها تدريجيا بالتخلف وقلة الوعي والخمول الفكري لكل ماله علاقة بالرأي العام والشأن السياسي في البلد[٤٩].

٦. أثر القيم والعادات والتقاليد السلبية الموروثة في الحد من فاعلية الرأي العام.

تتميز الشعوب وخاصة ذات التاريخ العريق بأنها تنتمي الى موروث ثقافي واجتماعي يختزل بين جنباتها قيم وعادات وتقاليد سلبية تحترمها ومتعلقة بها، وغالبًا ما تكون تلك العادات والتقاليد عصية على التغيير او تقبل التغيير[٥٠]. وهي تمثل بجملها قواعد تحكم سلوك الفرد في المجتمع ومؤثرة على رأيه تجاه القضايا الخاصة به، ولذلك اعتبرت بعض القيم والعادات والتقاليد السلبية عوامل خطيرة تؤثر بالسلب في فاعلية الرأي العام في الحياة السياسية، وذلك من خلال تأثيرها على رأي الفرد في قراراته وكذلك في طريقة اختيار القرارات في اطار السياسة العامة ماهو مقبول او غير مقبول بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة التي ينشدها الرأي العام[٥١]. بكلمة اخرى نقول أن القيم والعادات والمعتقدات السلبية المتوارثة لها تأثير كبير جداً وبالغ الخطورة على الرأي العام، خاصة مع عدم قدرة الفرد من الانعتاق منها في الحالات يستلهم يقاربها فى تكوينه لرأيه حول بعض المسائل ذات الصفة الحالية المطروحة للمناقشة، لا بل أن هناك بعض الجهات التى تتقن استغلال هذه القيم والعادات لتوجيه الرأي العام توجيهاً يتفق مع مصالحها ومآربها وخاصة في المجتمعات قليلة الحظ من التعليم والثقافة[٥٢].

٧. حالة المقاطعة السلبية.

يعد هذا الأسلوب مظهراً سلبياً للتعبير عن عدم رضا الرأي العام تجاه مشكلة معينة تحدث في المجتمع تضر بالمصلحة العامة[٥٣] وهذه الحالة يعتمدها الرأي العام حينما يشعر أنه يختنق في ظل نظام سياسي متسلّط يلزمه بالواجبات ويحرمه في الوقت نفسه من التمتع بحقوقه وحرياته، ليتخذ على إثر ذلك مظهر عدم الظهور بالشكل الذي يؤدي الى إنقطاع قنوات الاتصال بين الشعوب والقادة، ومن ثم تكون حالة المقاطعة السلبية بدلالة اللامبالاة كمظهر من مظاهر رفض الرأي العام للنظام التعسفي الذي يئن من قيوده[٥٤]. وهنا نقول أن الرأي العام أعاق دوره بشكل ذاتي، حينما إحتج على السياسة المتخذة بشأن هذه المشكلة من خلال مقاطعة الحكومة من دون ان يؤثر على السياسة التي اتخذت بشأن معالجة هذه المشكلة او تسويتها. والتي كان من المفترض على الشعب ان يقوم بإعمال ايجابية تتمثل مثلا بعزوفه عن حضور المناسبات او الاجتماعات العامة او أداء المهام والواجبات العامة او مقاطعة الانتخابات[٥٥]. إن تلك الظاهرة السلبية برغم أنها مظهر من مظاهر تعبير الرأي العام عن اتجاهاته السياسية الا انها تعد معوقا ذاتيا ينعكس في النهاية على عدم فاعليته لأنها تؤدي الى انعدام الاتصال بين الشعب وقيادته وبالتالي عدم المشاركة من قبل الجماهير في اتخاذ القرار السياسي بصورة حقيقة[٥٦].

٨. التخلف الاجتماعي كمعوق ذاتي لرأي عام مستنير.

يمثل التخلف الاجتماعي أحد أهم الأسباب الذاتية التي كانت ولا تزال تشكل عائقاً في طريق تشكيل رأي عام مستنير، وهو يرتبط بثقافة الفرد والمجتمع الدافعة نحو تعزيز التخلف بكافة اشكاله على حساب التقدم والتطور والتنمية، فبالنسبة لثقافة الفرد فهي تمتاز بكونها ثقافة مظاهر وكسل وخمول وبطالة، فيما تكون ثقافة المجتمع هي ثقافة استهلاك وضعف قيم العمل والإنتاج، وعدم اكتراث بالتحصيل العلمي والتفوق مما ينعكس سلباً على تكوين رأي عام مستنير، هذا بالإضافة الى الظروف الطارئة واجواء الشحن السياسي التي تؤدي في دول العالم الثالث الى صراعات بين ابناء المجتمع

الواحد، وما ينتج عنها من استدامة حالة عدم الاستقرار والفوضى وما ينتج عن ذلك من تخلف اجتماعي يؤثر بصورة سلبية على تكوين رأي ناضج وواضح[٥٧].وهذا الاخير يبقى صعبا خاصة في ظل تزايد اشكال التخلف الاجتماعي من تفشي الأمية والتعصب والاتكالية والانغلاق على الذات لدى الكثير من الافراد والمزاجية وحالة التباهي غير الواعي وتهميش دور المرأة في العمل السياسي، وهذه جميعها لم تكن وليدة اللحظة بل هي هي نتاج لحالة التخلف المتراكمة عبر العقود من السيطرة الأجنبية وعدم الاستقرار السياسي والدكتاتورية والتي دفعت شعوب هذه الدول بعدم الايمان بجدية مشاركتهم في كل ما يتعلق بالسياسة العامة[٥٨]

**الخاتمة**

ان فاعلية الرأي العام في صنع السياسة العامة وبالشكل الذي يؤدي به الى ضمان متطلبات الحياة الاجتماعية لعموم الافراد جعلت منه محل اهتمام حكومات الدول بكافة اشكالها وخاصة الديمقراطية منها، والتي تيقنت بأن الرأي العام يمثل اليوم احد اهم وسائل الضبط السياسي التي تجبر تلك الحكومات على مقاربة دوره وتأثيره في اتخاذها لأغلب القرارات السياسية ذات العلاقة بمصالح الشعب وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وهو مايعني ان للرأي العام حضور دائم تبرز دلالات قوته التأثيرية بدلالة الضغط على رجالات السلطة ازاء عدم تبنيهم لأية سياسات لا تتفق و أرادة الجمهور، بكلمة اخرى نقول ان الرأي العام منح الشعب خلاصة ما يسمى أنه مصدر السلطات، والتي تتجلى بدلالة الأثر أثره الذي يضغط به على السلوك السياسي للقيمين على شؤون الحكم في البلد، والذين اصبحوا في وقتنا الحاضر متيقنين تماما بضرورة مقاربة تأثيره حتى في اصعب الحالات حراجة كأوقات الحروب والازمات فضلا عن اوقات السلم حتى اعتبار كلا الظرفين ينعكسان تماما على واقع حياة الرأي العام بكافة المجالات ، من هنا اصبح الرأي العام ميدانا لايمكن إغفاله في الدراسة والتحليل ليكون بذلك عنوانا يمتاز بحركيته وديناميكيته والتي لايمكن لها ان تهدأ في يوم ما على مستوى دول العالم ككل.

**الهوامش**

١.ابن منظور ، لسان العرب ، ج٦، ط٤ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٦١ .
٢. د.إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ،١٩٨٣ ، ص١٠٢
٣.د. عامر حسن فياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، ط١،مطبعة صباح صادق، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص ٨
٤.إسماعيل مرزة ، آراء ونظرات في فكرة الرأي العام ، ط١ ، مطبعة دار الملاك ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤
٥.مجموعة باحثين ، المنجد الأبجدي ، ط٣، دار المشرق للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٢، ص٦٨١
٦.د.إحسان محمد الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٢
٧.احمد شاهين ،الإعلام والرأي العام ، ط١، مؤسسه طيبه للنشر ، القاهرة ،٢٠١٠، ص٢٧
٨.خليل إبراهيم رسول ، سيكولوجيه الرأي العام وطرق قياسه ، ط١، مطبعة مديرية الأمن العامة ، بغداد ، ١٩٨١، ص١٩
٩. د.حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، ط١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢، ص٢١٠
١٠.مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١٧
١١.حميدة سميسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٥ .
١٢.جمال سلامة علي ، الرأي العام : بين الكلمة والمعتقد، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م ،ص٣٢.
١٣.احمد شاهين ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥ .

١٤.جيمس اندرسون : صنع السياسة العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ١٩٩٩، ص١٥

١٥.وصال نجيب العزاوي، رواء تركي، السياسة العامة في تركيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٢، ص١ .

١٦.د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط١، مطبعة ذات السلاسل للنشر، الكويت، ١٩٨٩، ص٤٥ .

١٧.د. حسين الدوري ، مبادئ الادارة العامة، ط١، مطبعة الجامعة المستنصرية ،بغداد،١٩٧٨ ، ص ١٤٩ .

١٨. خيري عبد القوي ، مصدر سبق ذكره،ص٣٦ .

١٩. كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٥٠.

٢٠. سعيد السراج ، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، ط٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٢-٢٣.

٢١. عبد الحي حباشنة، الدليل التدريبي للأحزاب السياسية الأردنية، ط١، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٣، ص٥٨.

٢٢. نور الدين قربال، الرأي العام والسياسة العامة، صحيفة هسبريس الالكترونية، الرباط، ٢٠١٣/٣/٤: https://www.hespress.com/writers/73853.html.

٢٣. مصطفى عبد الله خشيم ،نظرية السياسة العامة،٢٠٠٧: /WWW.HAWARIBOUMADIAN.1520.MAKTOOBBLOG.COM/1245026.

٢٤. محمد خليفة صديق محمد، أثر الرأي العام في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٣.

٢٥. د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط٥، مطابع الإهرام، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٩١.

٢٦. محمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، ط٢، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٤٣.

٢٧. د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٥٢-٤٥٣.

٢٨. كامل خورشيد ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٧-١٠٨.

٢٩. خليل إبراهيم رسول ، سيكولوجيه الرأي العام وطرق قياسه ، مطبعه مديريه الأمن العامة ، بغداد ، ١٩٨١، ص١٩

٣٠. رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجمة د. أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري، ط١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص٥٤.

٣١. محمد بهضوض، الرأي العربي: صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي( المغرب إنموذجاً)، ط١، دار أي-كتب، لندن، ٢٠١٨، ص٢٠-٢١.

٣٢. د.عباس حسين جواد، ارزوقي عباس عبد، صياغة السياسات العامة (أطار منهجي)، مجلة أهل البيت(عليهم السلام)، العدد ١، جامعة اهل البيت•عليهم السلام، كربلاء، ٢٠٠٤، ص ص ١٥٣-١٥٤.

٣٣. ملتقى الباحثين السياسيين العرب، تحول الرأي العام إلي قوي سياسية وقوى تشكيل الرأي العام، ٢٠١٩/١٠/٤: http://arabprf.com/?p=2164

٣٤. محمد بهجت كشك، العلاقات العامة والخدمة الإجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٧٥.
٣٥. احمد بدر، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٦١- ٣٦٣ .
٣٦. علي بن هانية وآخرون: القاموس الجديد للطالب، ط٧، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، الجزائر، ١٩٩١، ص١٢٧٧.
٣٧. ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للدراسات الانسانية، العدد ٢، جامعة بابل، بابل، ٢٠١٦، ص٩٥٩.
٣٨. أحمد صالح، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظات غزة، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، العدد ١٠، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، ٢٠١٤، ص٢٣٤٦.
٣٩. رفيق سكري، دراسة في الرأي العام و الإعلام و الدعاية، ط ١، منشورات جروس برس، طرابلس، ١٩٩١، ص ص ٢٨- ٣٠.
٤٠. بن بيه رشيد، عوائق تشكيل الرأي العام في الوطن العربي: – نموذج المغرب – الجزء الأول، الحوار المتمدن- العدد،٢٧٨٨، ٢٠٠٩/١٠/٣:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186626&r=0
٤١. لندلي فوزيية ،الدعاية السياسية، ترجمة عبد الله شحاتة، ط١، سلسلة الفكر العربية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٢٧.
٤٢. محمد ارمين كربيت، الرأي العام والنظام السياسي في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٦٠٩٥، ٢٠١٩/١٢/٢٦:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622480&r=0
٤٣. رفيق سكري، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
٤٤. محمد ارمين كربيت، مصدر سبق ذكره.
٤٥. أسماء أحمد يوسف حافظ، الصعوبات والإشكاليات التى تواجه استطلاعات الرأي العام وكيفية التغلب عليها، سلسلة مقالات، مؤسسة جسر لأبحاث المسوح، القاهرة، ٢٠١٦/١١/٢٥، ص٢.
٤٦. محمد بهضوض، مصدر سبق ذكره، ص٣٠
٤٧. عبد الكريم علي ، عبد الكريم علي، الرأي العام: عوامل تكوينه وطرق قياسية، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ، ص٢٢٢ .
٤٨. وزارة الداخلية المصرية ، متطلبات إنشاء وتحديث وحدة قياس الرأي العام ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي لاستطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق ، ٦-٨ فبراير، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٢٥ .
٤٩. صالح ابو صبيع، المدخل الى الأتصال الجماهيري، ط١، دار آرام، عمان، ٢٠١٠، ص١٧٣.
٥٠. احمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، ط١، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦٠.
٥١. محاضرات في الاتصال والرأي العام، محاضرات القيت على طلبة علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، ٢٠١٥،ص ٢٨.

٥٢. د . مختار التهامي، د . عاطف عدلي العبد، الرأي العام، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٨.
٥٣. وزارة الداخلية المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٥ .
٥٤. سجى كوكز، ما هي المظاهر السلبية للتعبير عن الرأي العام، ٢٠٢٠/٣/١٥: https://e3arabi.com.
٥٥. عبد الكريم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٣ .
٥٦. المصدر نفسه ، ص٢٢٤ .
٥٧. د. عبدالرحمن الجيران، لماذا لا يوجد عندنا رأي عام مستنير، ٢٥/هب/٢٠١٧: https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=8df30960-9fb0-4765-b252-33618f707343
٥٨. د.صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي: أسسه وإبعاده ،ط٢، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٤١٧.

**المصادر.**

**اولا: الكتب**


١. ابن منظور ، لسان العرب ، ج٦، ط٤ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٢. احمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، ط١، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦٠.
٣. د. أحمد شاهين ،الإعلام والرأي العام ، ط١، مؤسسه طيبه للنشر ، القاهرة ،٢٠١٠.
٤. د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية،.
٥. د. إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ،١٩٨٣ .
٦. إسماعيل مرزة ، آراء ونظرات في فكرة الرأي العام ، ط١ ، مطبعة دار الملاك ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٧. د. بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط٥، مطابع الإهرام، القاهرة، ١٩٧٦.
٨. جمال سلامة علي ، الرأي العام : بين الكلمة والمعتقد، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٩. جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،١٩٩٩.
١٠. خليل إبراهيم رسول ، سيكولوجيه الرأي العام وطرق قياسه ، ط١، مطبعة مديرية الأمن العامة ، بغداد ، ١٩٨١.
١١. خليل إبراهيم رسول ، سيكولوجيه الرأي العام وطرق قياسه ، مطبعه مديريه الأمن العامة ، بغداد ، ١٩٨١.
١٢. د. حسين الدوري ، مبادئ الادارة العامة، ط١، مطبعة الجامعة المستنصرية ،بغداد،١٩٧٨.
١٣. د. حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام ، ط١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢
١٤. د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط١، مطبعة ذات السلاسل للنشر، الكويت، ١٩٨٩،.
١٥. رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجمة د. أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري، ط١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.
١٦. رفيق سكري، دراسة في الرأي العام و الإعلام و الدعاية، ط ١، منشورات جروس برس، طرابلس، ١٩٩١.

١٧.سعيد السراج ، الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، ط٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
١٨.د.صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وإبعاده ،ط٢، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٤١٧.
١٩.صالح ابو صبيع، المدخل الى الأتصال الجماهيري، ط١، دار آرام، عمان، ٢٠١٠، ص١٧٣.
٢٠.د.عامر حسن فياض ، الرأي العام وحقوق الإنسان ، ط١، مطبعة صباح صادق ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
٢١.عبد الحي حباشنة، الدليل التدريبي للأحزاب السياسية الأردنية، ط١، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٣.
٢٢.عبد الكريم علي، الرأي العام: عوامل تكوينه وطرق قياسية، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ص٢٢٢ .
٢٣.علي بن هانية وآخرون: القاموس الجديد للطالب، ط٧، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، الجزائر، ١٩٩١، ص١٢٧٧.
٢٤.كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٢٥.لندلي فوزيية ،الدعاية السياسية، ترجمة عبد الله شحاتة، ط١، سلسلة الفكر العربية، القاهرة، ١٩٦٠.
٢٦.مجموعة باحثين ، المنجد الأبجدي ، ط٣، دار المشرق للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٢.
٢٧.محمد بهجت كشك، العلاقات العامة والخدمة الإجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٢٨.محمد بهضوض، الرأي العربي: صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي( المغرب إنموذجاً)، ط١، دار أي- كتب، لندن، ٢٠١٨.
٢٩.محمد خليفة صديق محمد، أثر الرأي العام في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٣.
٣٠.محمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، ط٢، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٤٣.
٣١.مختار التهامى، د . عاطف عدلى العبد، الرأي العام، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٨.
٣٢.مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، ط١، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٣٣.وصال نجيب العزاوي، رواء تركي، السياسة العامة في تركيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٢

ثانيا: الدوريات

١. أحمد صالح، المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين في محافظات غزة، مجلة جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، العدد ١٠، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، ٢٠١٤.
٢. ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للدراسات الانسانية، العدد ٢، جامعة بابل، بابل، ٢٠١٦.

٣. عباس حسين جواد، ارزوقي عباس عبد، صياغة السياسات العامة (أطار منهجي)، مجلة أهل البيت(عليهم السلام)، العدد ١، جامعة اهل البيت•عليهم السلام، كربلاء، ٢٠٠٤.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. محمد خليفة صديق محمد، أثر الرأي العام في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم، ٢٠٠٥،

ثالثا: التقارير

١. أسماء أحمد يوسف حافظ، الصعوبات والإشكاليات التى تواجه استطلاعات الرأي العام وكيفية التغلب عليها، سلسلة مقالات، مؤسسة جسر لأبحاث المسوح، القاهرة، ٢٠١٦/١١/٢٥.

رابعا: المحاضرات والمؤتمرات.

١. محاضرات في الاتصال والرأي العام، محاضرات القيت على طلبة علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، ٢٠١٥.

٢. وزارة الداخلية المصرية ، متطلبات إنشاء وتحديث وحدة قياس الرأي العام ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي لاستطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق ، ٦-٨ فبراير، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٢٩

خامسا: المواقع الالكترونية

١. بن بيه رشيد، عوائق تشكيل الرأي العام في الوطن العربي: - نموذج المغرب - الجزء الأول، الحوار المتمدن- العدد،٢٧٨٨، ٢٠٠٩/١٠/٣:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186626&r=0

٢. سجى كوكز، ما هي المظاهر السلبية للتعبير عن الرأي العام، ٢٠٢٠/٣/١٥: https://e3arabi.com.

٣. عبدالرحمن الجيران، لماذا لا يوجد عندنا رأي عام مستنير، ٢٥/هب/٢٠١٧:
https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=8df30960-9fb0-4765-b252-33618f707343

٤. محمد ارمين كربيت، الرأي العام والنظام السياسي في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٦٠٩٥، ٢٠١٩/١٢/٢٦:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622480

٥. مصطفى عبد الله خشيم ،نظرية السياسة العامة،٢٠٠٧:
WWW.HAWARIBOUMADIAN.1520.MAKTOOBBLOG.COM/1245026

٦. ملتقى الباحثين السياسيين العرب، تحول الرأي العام إلي قوي سياسية وقوى تشكيل الرأي العام، ٢٠١٩/١٠/٤:
http://arabprf.com/?p=2164

نور الدين قربال، الرأي العام والسياسة العامة، صحيفة هسبريس الالكترونية، الرباط، ٢٠١٣/٣/٤:
https://www.hespress.com/writers/73853.html